

البطالة القاتلة في لبنان وسبل التغلب عليها!

فادي جواد

"روي عن الإمام علي عليه السلام: ليس بين الحق والباطل إلا أربع اصابع (وهي المسافة بين الأذن والعين): الباطل أن تقول سمعت والحق أن تقول رأيت". في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٢٠ صدر مرسوم يحمل الرقم ٦١٣٤، أقرته الحكومة اللبنانية ووقعه رئيس الجمهورية، تناول اتفاقاً بين مجلس الإنماء والإعمار وفرنسا، لتنفيذ عمليات تدريب ومشاريع ريفية وتحريج في المناطق الأكثر تأثراً من الأزمة السورية. وكان من ضمن اشتراطاته أن تكون نسبة العمالة اللاجئة ٥٠% ولمدة ٤ سنوات.

في مقابل هذا المرسوم، صدرت أرقام مخيبة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أشارت الى هبوط حركة التوظيف بنسبة ٧١% في العام ٢٠٢٠. وبينت الأرقام الصادرة عن الصندوق أن ٣٧,٥% من الأجراء المصرح بهم للضمان يعملون براتب شهري بالحد الأدنى للأجور البالغ ٦٧٥,٠٠٠ ليرة (حوالي ٩٠ دولاراً) أي أقل من خط الفقر، بتراجع نسبته حوالي ٨٠% عن العام الماضي، في حين يعمل ٨٦% بأقل من ٣ ملايين ليرة (٤٠٠ دولار)

تتجه اليوم نسبة البطالة لتلامس ٦٥% من حجم القوى العاملة في لبنان البالغة نحو مليون و٧٩٤ ألف عامل، وذلك حسب أرقام سابقة أعلنتها الإحصاء المركزي اللبناني في أواخر ٢٠١٩، لنصل قريباً الى رقم مرعب يبلغ مليوناً و١٦٦ ألف عاطل عن العمل

وصل لبنان في الذكرى المئوية لتأسيسه، إلى حال لم يدركها سابقاً من الانهك والاستنزاف والاستهتار والاهمال والحماقات الاقتصادية والاستعباط السياسي. هذا كلّه أدى بالشعب اللبناني الى الشعور بـ"انهيار" إنساني وفكري ومعنوي وعاطفي وصولاً الى حالة من الغضب والقهر وإحساس بالذل والحسرة

لقد مارست المنظومة السياسية، الغارقة والملوثة، فساداً متأصلاً في عروقها، جعلنا نترعب على الدرجات الأولى من سلم مدركات الفساد في العالم. وكانت احدى نتائجه "انهيار" المنظومة الاقتصادية للبلاد بفقدان الشعب لودائعه التي هربها إلى الخارج حيثان المال والسياسيين، مروراً بـ"انهيار" العملة الوطنية وصولاً الى "انهيار" الرواتب وفقدان أكثر من ٥٠% من الشعب لوظائفه حتى اليوم

مطلوب، والحالة هذه، خطة انقاذ دولية للبنان وخطة وطنية شاملة لإنقاذ الشباب اللبناني من هذه الفاجعة التي اوقعه فيها ساسة البلاد. بصفتي خبيراً في تنمية الموارد البشرية في العالم العربي، أضع تصوراً لهذه المرحلة الحرجة بعيداً من السياسة، تتكون من نقاط تشارك بها الدولة عبر وزارة العمل، وزارة التنمية الادارية، المؤسسة الوطنية للاستخدام، القطاع الخاص، ومجالس الاعمال اللبنانية في بلدان الاغتراب والقطاع الخاص

هذه النقاط هي:

لتكون احد الحلول لمشكلة البطالة التي GEتطور الاقتصاديات العالمية وانخفاض أعداد الوظائف برزت فكرة "Gig Economy" اولاً: اقتصاد العمل الحر يعاني منها الشباب اللبناني. وهي تعتمد على توظيف الشباب بناء على الاحتياجات الموقته للمؤسسات في مختلف المناطق اللبنانية بدون تحديد منطقة جغرافية معينة ووقت معين لأداء العمل

ثانياً: "ريادة الاعمال". للاسف أصبح سوق العمل مشبعاً، وبالتالي يجب أن نشجع الشباب للتوجه الى ريادة الاعمال، وأن يبحثوا عن شغفهم في عمل ما، ويطوروه، وخصوصاً مع وجود مبادرة مصرف لبنان (التعميم رقم ٣٣١ عن البنك المركزي في العام ٢٠١٤) لتشجيع مبادرات رواد الاعمال والشركات الناشئة

إنّ دعم المشروعات الصغيرة وتشجيع حاضنات الاعمال وتشجيع رواد الاعمال، كلها تساهم في حل مشكلة البطالة. أذكر أنه تم استثمار اكثر من ٩٥٠ مليون دولار في هذا المجال، في الشرق الاوسط وشمال افريقيا في عام ٢٠١٨

اثر جائحة كورونا استطاع عدد كبير من الموظفين القيام بأعمالهم من المنزل. وأثبتت هذه الثقافة أنها أصبحت مقبولة Work Remotely ثالثاً: العمل عن بعد من أصحاب الاعمال والموظفين. وأرى اليوم أن الفرص مؤقتة لأن نتعاون مع مجالس الاعمال المنتشرة في الخليج والعالم لفتح باب التوظيف للخزان البشري اللبناني من الشباب المؤهل للعمل من لبنان مع اهم الشركات عن بعد وبعدها ساعات مرن، مما يؤمن وظائف ومردودا و"فريش ماني" للاسواق المحلية

وذلك عبر اعطاء الاولوية للمؤسسات والشركات الوطنية وعدم فتح المجال للشركات الاجنبية للدخول ومنافسة "Local Content" رابعاً: تعزيز المحتوى المحلي الشركات الوطنية بدون وجود شراكة حقيقية فعلية مبنية على تطوير الموارد البشرية وتأهيلها للعمل والمنافسة في خطوط العمل المطلوبة. كذلك على الدولة اجبار في جميع منتجاتها سواء أكانت غذائية أم صناعية. ونتيجة ذلك في النهاية، تشغيل اكبر، Local Content الشركات الموردة على استعمال المحتوى المحلي واستعمال اوسع للموارد المحلية من الطاقة العاملة

لقد دعا تقرير البنك الدولي الى المسارعة في اعادة تأهيل الجيل القديم من موظفي القطاع . Training to Reform خامساً: "التدريب من اجل الاصلاح الحكومي بالايخص والقطاعات الاخرى لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة التي تعرف بالثورة التكنولوجية. وعليه، يجب ان نضع خطة وطنية متكاملة لتنفيذ ما جاء في التقرير من حيث اعادة تأهيل قدرات ومهارات الموظفين وخصوصا القدامى منهم لمعالجة المهارات الوظيفية التي يفتقرون اليها في تنفيذ اعمالهم مما يضمن لهم البقاء في وظائفهم وعدم انضمامهم إلى قائمة البطالة

سادساً: "وظائف النفط والغاز". خلق فرص وظيفية في مجال النفط والغاز. هذه الصناعة المقبلة عليها لبنان سوف تخلق ٢٠ ألف فرصة وظيفية. وتزداد هذه الفرص مع الصناعات والخدمات المواكبة لها. لذا يجب أن نؤهل الشباب وندريبهم على الاتخراط فيها فور جهورها للإنتاج. وأرى أنه يجب إنشاء مركزين للتدريب الفني في الشمال والجنوب، ذلك أن عكار خزان للعمالة اللبنانية والوقود البشري القادر على تغطية جميع الاحتياجات بعد تدريبها وتأهيلها. علينا من الآن أن نؤهل . مواردنا البشرية لتكون جاهزة للعمل عند بدء الانتاج والتسويق

"سابعاً: "الفجوة الرقمية في التعليم

يجب معالجة الفجوة الرقمية في التعليم في لبنان. هذه الفجوة التي أشار اليها توماس فريدمان في معرض شرحه عن التباعد بين النمو المستمر للتطور التكنولوجي وأسلوب تكيف النظام التعليمي معها، الذي يؤدي الى بطالة لجيل من الشباب لا يملك القدرات والتخصصات التي يجب ان تواكب الثورة التكنولوجية المتسارعة

اليوم، نحن على ابواب خلق جيل جديد من الشباب اللبناني العاطل عن العمل. جيل من الشباب يعاني من الاخفاقات، مهمش يائس. واذا لم نسارع إلى انقاذه فسوف نغده بسبب الهجرة والجنوح نحو ما لا تحمد عقباه. علينا مسؤولية اخلاقية تجاه لبنان وشعبه وشبابه بأن يبقى ولا يزول! فكفى استنزافاً لهذه البلاد وخيراتها وخبراتها، ولننظر الى الأخطار الاقتصادية المحدقة بنا والتي سوف تغير خريطة المنطقة، ولنطالب اليوم بإنشاء وزارات او هيئات لمعالجة اوضاع مستقبل الشباب اللبناني مثل: تنمية الشباب ومبادراتهم، الذكاء الاصطناعي وتنمية المعرفة التكنولوجية، تطوير الاستثمارات والتنمية المستدامة، تنمية الموارد والثروات الطبيعية! والوطنية يترأسها نخبة من الشباب القادر على نقلنا الى مراحل متقدمة نحلم بها في هذا الوطن

